



Analytical procedures and their importance in detecting possible errors and distortions in the financial statements

An analytical study at the Warka Investment Bank for the period 2006-2008

الإجراءات التحليلية وأهميتها في اكتشاف الأخطاء والتحريفات المحتملة في القوائم المالية

دراسة تحليلية في مصرف الوركاء للاستثمار للمدة ٢٠٠٦-٢٠٠٨

*م.م ديانا نعمة عبد الرزاق

Abstract : Analytical procedures are the tools that assist the auditor to deepen the audit process and increase its effectiveness, and to confirm the possibility of trust and reliance on the financial statements and ensure that there is no manipulation and discovery when they occur and the disclosure of strengths and weaknesses in them and highlights the importance of the research of the importance of the quality of the performance of the auditors and the need to follow the group Of the scientific and practical methods and procedures appropriate and appropriate analytical procedures used by the auditor in the three stages of the audit (the stage of planning – the stage of implementation – the stage of expressing opinion) because it helps him to Discovery of errors and possible distortions in the financial statements, and give adequate perception of the auditor will use it in the composition of its findings and opinion about the honesty and fairness of the financial statements of the economic unity of the subject of the audit. The research reached a number of conclusions, the most important of which are:

Analytical procedures are an important means of identifying differences and comparisons in financial statement items and can identify errors and irregularities in those items. One of the most important recommendations of the research since the auditor is responsible for his professional opinion in the audited financial statements should avoid the consequences of reaching an incorrect opinion by acquiring all the means that will manage the audit process and in particular the proof of proof which is the responsibility of obtaining it His most important duties.

المستخلص تعد الاجراءات التحليلية من الوسائل التي تساعد مراقب الحسابات على تعميق عملية التدقيق الداخلي والخارجي وزيادة فاعليته وتأكيد امكانية الثقة والاعتماد على القوائم المالية وضمان عدم وجود تلاعب فيها واكتشافها عند حدوثها والكشف عن مواطن القوة والضعف فيها وتبرز اهمية البحث من أهمية جودة أداء مراقبي الحسابات وما تستلزم من إتباع مجموعة من الوسائل والإجراءات العلمية والعملية السليمة والملائمة منها الاجراءات التحليلية التي يستعين بها مراقب الحسابات في مراحل التدقيق الثلاثة (مرحلة التخطيط -مرحلة تنفيذ- مرحلة ابداء الرأي) وذلك لكونها تساعده على اكتشاف الاخطاء والتحريفات المحتملة في القوائم المالية، وتعطي تصور كافي لمراقب الحسابات يستعين به في تكوين استنتاجاته ورأيه حول صدق وعدالة القوائم المالية للوحدة الاقتصادية موضوع التدقيق . وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها :

تعد الاجراءات التحليلية من الوسائل المهمة في تحديد الاختلافات والمقارنات في بنود القوائم المالية ويمكن من خلالها تحديد الاخطاء والتصرفات غير القانونية في بنود تلك القوائم . ومن اهم التوصيات التي توصل لها البحث نظراً لكون المدقق مسؤولاً عن رأيه المهني في القوائم المالية التي يدققها ينبغي عليه ان يتحاشى الوصول الى رأي غير سليم وذلك من خلال اقتناء كل السبل التي من شأنها ادارة عملية التدقيق لاسيما ادلة الاثبات التي تعد مسؤولية حصوله عليها من اهم واجباته .

المقدمة : حظيت مهنة التدقيق بأهمية كبيرة نتيجة الطلب المتزايد على تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية التي تفصح عن المعلومات المحاسبية ذات الصلة بنتائج الاعمال والمركز المالي لمختلف الوحدات الاقتصادية واعتماد الجهات الاخرى على الحسابات الموثقة الصادرة من مراقبي الحسابات ، ولذلك اعتمادا على التقرير الذي يصدره ، وإن اعتمادية مراقب الحسابات على الاجراءات الجوهرية سيسهم في تحديد الخطأ والغش في القوائم المالية ، لذلك يهدف البحث في التعرف على الاجراءات التحليلية واهميتها و تحديد العوامل المؤثرة في اعتماد مراقب الحسابات على الاجراءات التحليلية و تسليط الضوء على الاتجاهات الحديثة في تطبيق الاجراءات التحليلية ، باستخدام اسلوب المقارنات والمطابقات في تحديد الاخطاء والتحريفات المحتملة في القوائم المالية واعدها من اهم الوسائل المستخدمة في مراحل التدقيق الثلاثة (التخطيط - التنفيذ - ابداء الرأي) ، ولأجل تحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث ، بين المبحث الاول منهجية البحث وعرض الثاني الاطار النظري ، وبين الثالث منه الجانب العملي للبحث .

المبحث الأول : منهجية البحث

١ - مشكلة البحث

تمثلت مشكلة البحث من ضعف اهتمام مراقب الحسابات بالإجراءات التحليلية عند أدائه للمهام التي يكلف بها في تدقيق حسابات الوحدات الاقتصادية نظرا لأهميتها في اكتشاف الأخطاء والتحريفات المحتملة ، وهذا ما يؤدي بمراقب الحسابات الى وصوله الى استنتاجات غير صحيحة في ابداء الرأي .

٢ - أهمية البحث

تمثلت أهمية البحث تنبع من أهمية جودة أداء مراقبي الحسابات وما تستلزم من إتباع مجموعة من الوسائل والإجراءات العلمية والعملية السليمة والملائمة والتي منها الإجراءات التحليلية التي يستعين بها مراقب الحسابات في مراحل التدقيق الثلاثة (مرحلة التخطيط -مرحلة تنفيذ- مرحلة ابداء الرأي) وذلك لكونها تساعد على واكتشاف الأخطاء والتحريفات المحتملة في القوائم المالية، وتعطي تصور كافي لمراقب الحسابات يستعين به في تكوين استنتاجاته ورأيه حول صدق وعدالة القوائم المالية للوحدة الاقتصادية موضوع التدقيق .

٣ - أهداف البحث

يهدف البحث الى :-

١- التعرف على ماهية الاجراءات التحليلية ودورها في تحديد الأخطاء الجوهرية التي ممكن ان تحدث في القوائم المالية .

٢- بيان العوامل المؤثرة في اعتماد مراقب الحسابات على الاجراءات التحليلية .

٣- تسليط الضوء على الاتجاهات الحديثة في تطبيق الاجراءات التحليلية .

٣- بيان الأخطاء والتحريفات المحتملة في القوائم المالية باستخدام الاجراءات التحليلية .

٤ - فرضية البحث

لتحقيق اهداف البحث نعتد على الفرضية الآتية :-

اتباع مراقب الحسابات على الإجراءات التحليلية سيسهم في اكتشاف الأخطاء والتحريفات عند تدقيق القوائم المالية .

٥ - طرائق جمع البيانات

لقد تم الاعتماد على المصادر العربية والاجنبية وبأدلة التدقيق المحلية والعالمية وبشبكة المعلومات الانترنيت وبعض الرسائل و الاطاريح في تكوين الجانب النظري للبحث .

اما الجانب العملي فقد تم استخدام استبانة لهذا الغرض .

٦- حدود البحث

- ١- الحدود المكانية : تمثلت الحدود المكانية للبحث بسوق العراق للأوراق المالية .
- ٢- الحدود الزمانية : تمثلت الحدود الزمانية للبحث للسنوات من (٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨)

المبحث الثاني الجانب النظري للبحث

اولا : مدخل في الاجراءات التحليلية

١- تعريف الاجراءات التحليلية

قبل التطرق الى مفهوم الاجراءات التحليلية فلا بد من التعرف على جودة التدقيق وعرفت جودة التدقيق على وفق المعيار الدولي رقم (٢٢٠) تتمثل في السياسات والإجراءات المطبقة في شركة التدقيق للتحقق من أن أعمال التدقيق المنفذة قد تم أداؤها وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها . ومعنى ذلك أن مفهوم الجودة من منظور المنظمات المهنية يتمثل في الالتزام بمعايير التدقيق ومعايير الأداء بالنسبة للأفراد داخل مكتب أو شركة التدقيق. أما جودة التدقيق فأنها الوسيلة التي تمكن مكاتب التدقيق من التأكد إلى حد معقول بأن عمليات التدقيق تعكس دائماً مراعاة معايير التدقيق المقبولة أو أي شروط قانونية أو تعاقدية أو معايير مهنية تصنعها تلك المكاتب نفسها . (مطر، ١٩٨٦: ٦٩)

اما الاجراءات التحليلية فقد وردت عدة تعريفات الاجراءات التحليلية في بيانات ومعايير التدقيق الدولية إذ ورد تعريف الاجراءات التحليلية في نشرة معايير التدقيق (SAS) رقم (٥٦) على انها : "تقييم للمعلومات المالية يتم عن طريقها دراسة العلاقات بين البيانات المالية وبعضها البعض وبينها وبين البيانات غير المالية ، ويتم من خلالها مقارنة المبالغ المسجلة بالدفاتر مع استنتاجات مراقب الحسابات " . و ان النشرة تؤكد على أهمية التوقعات التي يتوصل اليها مراقب الحسابات فعلى سبيل المثال قد يقوم مراقب الحسابات بمقارنة مصاريف عمولة المبيعات المتحققة (المسجلة) في السنة الحالية مع اجمالي المبيعات المسجلة مضروبة في معدل متوسط العمولة كاختبار للمنطقية العامة للعمولات المسجلة ، ولاعتبار هذا الاجراء التحليلي دليلاً مناسباً يمكن الاعتماد عليه والذي يتطلب من مراقب الحسابات ان يستنتج ان كافة المبيعات قد تم تسجيلها على نحو صحيح وان جميع المبيعات قد اكتسبت ونتج عنها عمولة ، فضلاً عن وجود معدل فعلي لمتوسط العمولة يمكن تحديده بسهولة (Arens & lobbecke ، 2000 : 189) وعرف المعيار الدولي للتدقيق رقم (٥٢٠) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) (International Federation Of Accountants) الفقرة (٣) منه الاجراءات التحليلية انها : تعني تحليل النسب والمؤشرات المهمة ومن ضمنها نتائج البحث للتقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الاخرى ذات العلاقة

، او تلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها . (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين ، ٢٠٠١ : ٢٩٨) وعرف معيار المراجعة المصري رقم (٥٢٠) الفقرة (٣) منه الاجراءات التحليلية بأنها وتقييم المعلومات المالية عن طريق دراسة العلاقات المتوقعة فيما بين البيانات المالية اوغير المالية كما تشتمل الاجراءات التحليلية ايضاً على الاستفسار عن وجود تقلبات محددة وعلاقات لا تتماشى مع المعلومات المالية المتصلة بها ، او تنحرف انحرافاً مؤثراً عن المبالغ المتوقعة . (الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية ، ٢٠٠٨ : ٥) .

ويرى الباحث ان الاجراءات التحليلية عملية تقييم للمعلومات المالية من خلال دراسة العلاقات المتوقعة بين البيانات المالية لبعضها البعض وبين البيانات غير المالية من جهة وبين توقعات مراقب الحسابات من جهة اخرى .

٢ - اهداف وتوقيت الاجراءات التحليلية

أ - اهداف الاجراءات التحليلية

يقوم مراقب الحسابات بأداء الاجراءات التحليلية لتحقيق مجموعة من الاغراض والتي يمكن تلخيصها بالاتي:

اولا : تفهم مجال عمل الزبون (الوحدة الاقتصادية) والنشاط الذي يمارسه :

يستطيع مراقب الحسابات الذي تتوفر له المعرفة لمجال عمل الزبون وفهم النشاط الذي يمارسه وممارسة التدقيق في الوحدة الاقتصادية التي يديرها الزبون في فترات سابقة من القيام بالتخطيط لعملية التدقيق لهذه السنة على نحو ملائم ، وذلك من خلال قيام مراقب الحسابات بتنفيذ الاجراءات التحليلية ومقارنة المعلومات التي لم يتم تدقيقها بعد والتي تخص السنة الحالية مع ذات المعلومات التي تم تدقيقها في السنوات السابقة فانه يستطيع تحديد التغيرات فيها ، وقد تمثل تلك التغيرات احداثاً محددة او اتجاهات مهمة يمكن ان تؤثر في تخطيط عملية التدقيق ومثال ذلك قد يشير انخفاض نسبة الهامش الاجمالي الى حدوث زيادة في المنافسة في المجال الذي تعمل به الوحدة الاقتصادية المعنية والذي يتطلب من مراقب الحسابات خلال اداء عملية التدقيق بذل عناية اكثر على طرائق تسعير المخزون واذا وجد مراقب الحسابات زيادة في رصيد الموجودات الثابتة فان ذلك قد يشير الى وجود عمليات حيازة مهمة للموجودات الثابتة تتطلب منه القيام بفحصها. (Allven A Arens & et.al 2006 : 2010 -2011)

.)

ثانيا : تقدير قدرة الوحدة الاقتصادية محل التدقيق على الاستمرار :

ان مراقب الحسابات يستخدم الاجراءات التحليلية كمؤشر يدل على الصعوبات المالية التي يمكن ان تواجه الوحدة الاقتصادية محل التدقيق إذ يستطيع مراقب الحسابات استخدام بعض انواع الاجراءات التحليلية لتحديد احتمال وجود الفشل المالي . ومثال ذلك وجود ارتفاع كبير في نسبة الديون طويلة الاجل الى صافي الثروة مع وجود انخفاض عن المتوسط في نسبة

الارباح الى اجمالي الموجودات ، إذ يظهر لمراقب الحسابات مؤشر يعبر عن وجود خطر كبير لحدوث الفشل المالي ، والذي يتطلب من مراقب الحسابات القيام بالتأكد من امكانية استمرار الوحدة الاقتصادية محل التدقيق واجراء تعديل في تقرير التدقيق لدى الانتهاء من عملية التدقيق .

ثالثا : الإشارة الى التحريفات الممكنة في القوائم المالية :

يستطيع مراقب الحسابات باستخدام الاجراءات التحليلية ان يحدد التقلبات غير العادية (Unusual Fluctuations) والتي تمثل الفروقات الكبيرة غير المتوقعة بين البيانات المالية التي لم يتم تدقيقها التي تخص السنة الحالية والبيانات المالية المستخدمة في اجراء عملية المقارنة ، وتحدث التقلبات غير العادية عند :

- وجود فروقات جوهرية غير متوقعة .

- توقع فروقات جوهرية ولكن لم تحدث .

ان السبب لكلتا الحالتين يعود الى وجود اخطاء او مخالفات ، ويجب على مراقب الحسابات ان يحدد اسباب الفروقات الكبيرة وانها ناتجة عن وجود اخطاء او مخالفات، ومثال ذلك عندما يلاحظ مراقب الحسابات وجود انخفاض في نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي المدينين في السنة الحالية مقارنة مع نفس النسبة في السنة الماضية ، وفي نفس الوقت يلاحظ مراقب الحسابات وجود انخفاض في معدل دوران المدينين إذ ان الاثر المشترك لهذه المعلومات قد يشير الى احتمال انخفاض المخصص . ويطلق على هذا النوع من الاجراءات التحليلية بتوجيه الاهتمام (Attention Directing) والذي ينتج عنه تنفيذ المزيد من الاجراءات التفصيلية في جوانب محددة خلال عملية التدقيق مما قد يؤدي الى اكتشاف وجود الاخطاء والمخالفات .

رابعا: تخفيض الاختبارات التفصيلية للتدقيق :

عندما يقوم مراقب الحسابات بأداء الاجراءات التحليلية ولا ينتج عن أدائها ظهور تقلبات جوهرية فان ذلك يدل على انخفاض احتمال وجود خطأ او مخالفة كبيرة وبالتالي تعد الاجراءات التحليلية دليلاً أساسياً يدعم صدق عرض ارصدة الحسابات في القوائم المالية التي تم تنفيذ الاجراءات التحليلية في نطاقها ومثال ذلك اذا كانت نتيجة تنفيذ الاجراءات التحليلية على رصيد حساب التأمين المدفوع مقدماً مرضية فإن ذلك يدل على عدم ضرورة قيام مراقب الحسابات بعمل اختبارات تفصيلية في هذا الحساب وخفض حجم العينة ، ويفضل معظم مراقبي الحسابات احلال الاجراءات التحليلية محل الاختبارات التفصيلية لكونها اقل تكلفة ومثال ذلك عند قيام مراقب

الحسابات بحساب وتدقيق النسب الخاصة بالمبيعات والمدينين فانها ستكون اقل تكلفة من ارسال التأييدات الى المدينين . (Alven & jammes,2005 ,254-256) . ويمكن ابراز بعض منها .

- مساعدة المدقق في تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق .
- كإجراءات جوهرية عندما يكون استعمالها ذات تأثير وفاعلية اكثر في الاختبارات التفصيلية لتخفيض مخاطر الاكتشاف للتأكدات الخاصة للبيانات المالية
- كمراجعة للبيانات المالية عند عملية الفحص النهائي لعملية التدقيق .

٣. توقيت الاجراءات التحليلية

يمكن اداء الاجراءات التحليلية في اي مرحلة من مراحل عملية التدقيق الثلاث :

اولا : مرحلة التخطيط :

بعض الاجراءات التحليلية يجب ادائها في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق لمساعدة مراقب الحسابات على تحديد طبيعة و مدى توقيت العمل الذي سيتم تنفيذه ، ان اداء الاجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط يساعد مراقب الحسابات في معرفة الامور المهمة والتي تتطلب منه بذل عناية خاصة عند اداء عملية التدقيق ، ومثال ذلك عند قيام مراقب الحسابات بحساب معدل دوران المخزون قبل القيام باختبار الاسعار فان ذلك قد يشير الى الحاجة الى بذل عناية خاصة عند تنفيذ هذه الاختبارات . (ALLven A Arens & et.al , 2006: 206 -209) .

ثانيا: مرحلة إختبارات التدقيق : ويتم اداء الاجراءات التحليلية خلال مرحلة اختبارات التدقيق مثال ذلك يستطيع مراقب الحسابات القيام بمقارنة الجزء المدفوع مقدماً من كل بوليصة تأمين مع قيمة نفس البوليصة للسنة السابقة كجزء من اختبار التأمين المدفوع مقدماً ، ويمكن بيان جزئ منها .

١. على المدقق تطبيق الاجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لمساعدته في فهم الاعمال وتحديد مناطق الخطورة المحتملة .وقد يشير تطبيق الاجراءات التحليلية على اوجه لم تكن معروفة للمدقق وستساعده بالتالي في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى اجراءات التدقيق الاخرى .

٢. يتم استخدام المعلومات المالية في الاجراءات التحليلية عند تخطيط عملية التدقيق، يتم الربط بين المبيعات ومساحة منطقة المبيعات بالأقدام المربعة او لحجم البضاعة المباعة .

ثالثاً : مرحلة الانتهاء من التدقيق :

ان اداء الاجراءات التحليلية في مرحلة الانتهاء من عملية التدقيق يكون مفيداً في النقطة التي يتم عندها اجراء الفحص النهائي للاخطاء والتحريفات الكبيرة او المشاكل المالية إذ انها تساعد مراقب الحسابات للتوصل لنظرة موضوعية اخيرة على القوائم المالية التي تم تدقيقها . والشكل رقم (١) يوضح اغراض الاجراءات التحليلية في كل مرحلة من مراحل التدقيق الثلاث فالغرض من تنفيذ الاجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط هو لتحقيق الاغراض الاربعة (تفهم مجال عمل الزبون والنشاط الذي يمارسه ، تقدير قدرة الوحدة الاقتصادية محل التدقيق على الاستمرار ،

الإشارة إلى وجود تحريفات أو أخطاء محتملة في القوائم المالية، تخفيض الاختبارات التفصيلية (، بينما يتم استخدام الإجراءات التحليلية في المرحلتين الأخيرتين لتحديد دليل التدقيق الملائم والتوصل إلى رأي فني محايد عن مدى عدالة العرض بالقوائم المالية . (Alven : ٢٠٠٥) &Jammes 257.

٤. طبيعة وغرض الإجراءات التحليلية

١. تتضمن الإجراءات التحليلية دراسة مقارنة المعلومات المنشأة المالية مع :-
 - المعلومات المقارنة للفترة السابقة
 - النتائج المتوقعة ، مثل الموازنات التقديرية أو التنبؤ أو توقعات المدقق أو كتقدير الاستهلاك .
 - المعلومات المتمثلة للقطاع الاقتصادي كمقارنة نسبة مبيعات المنشأة إلى حساباتها تحت التحصيل مع المعدلات السائدة في القطاع أو مع مشاريع أخرى
 ٢. كما تتضمن الإجراءات التحليلية دراسة العلاقات :-
 - بين عناصر المعلومات المالية والتي يتوقع أن تتماثل مع النموذج المتنبأ به والمبني على خبرة المنشأة كالنسب المئوية لنسبة هامش إجمالي الربح .
 - بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة وغير المالية كتكلفة الرواتب مع عدد الموظفين .
 ٢. من الممكن استعمال عدة طرق لإنجاز الإجراءات أعلاه وهذه الطريقة تمتد من المقارنات البسيطة لغاية التحليلات المعقدة والتي تستعمل تقنيات إحصائية متقدمة . كما قد تطبق الإجراءات التحليلية في البيانات المالية الموحدة أو في بيانات الأقسام التابعة (كالشركات الفرعية أو الأقسام أو القطاعات) أو في العناصر المنفردة في المعلومات المالية . ويعتمد اختيار المدقق للمقارنات وطرق ومستوى التطبيق على الاجتهاد المهني .
- ٣.

٥. الإجراءات التحليلية عند المراجعة الشاملة في نهاية التدقيق

- على المدقق تطبيق الإجراءات التحليلية عند الاقتراب من أو في نهاية عملية التدقيق وذلك عندما يقوم بتكوين قرارة العام فيما إذا كانت البيانات المالية ككل مطابقة لمعرفة المدقق بطبيعة العمل . أن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها نتيجة لمثل هذه المقارنات يراد بها تعزيز الاستنتاجات المتكونة خلال تدقيق الأقسام التابعة بشكل منفرد أو تدقيق عناصر من البيانات المالية وتساعد ذلك على الوصول إلى نتيجة عامة بمعقولية البيانات المالية ومن ناحية أخرى فإنها تحدد أيضاً مناطق تتطلب إجراءات إضافية .

ثانياً : مدخل في المخالفات والأخطاء أسباب ودوافع حدوثها

١ - تعريف الأخطاء والتحريفات المحتملة

أ - الأخطاء

بين المعيار الدولي للتدقيق رقم (٢٠٠) الى ان المقصود بالخطأ هو تحريفات غير مقصودة في القوائم المالية والسجلات والدفاتر المستخدمة من قبل الوحدة الاقتصادية المعنية مثل :

- خطأ في جمع بيانات او معالجتها .
- تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو او اساءة فهم الحقائق .
- خطأ او سهو في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس او الاعتراف او التطبيق او العرض او الافصاح .
- اخطاء فنية ناتجة عن الجهل بقواعد اصول المحاسبة مثل عدم التفرقة بين المصاريف الايرادية والمصاريف الرأسمالية . (جربوع ، ٢٠٠٣ : ١٣) .
- كما عرف الخطأ بأنه تلك الاخطاء غير المتعمدة التي لا ترتكب بناءً على تصميم سابق ، وانما تقع بسبب جهل أو عدم دراية موظفي قسم المحاسبة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، أو بسبب التقصير أو الإهمال في أداء اعمالهم . (عبدالله ، ٢٠٠٠ : ٣٧) .
- كما عرف على انه : عجز السجلات المحاسبية عن الافصاح عما حدث فعلاً بشكل غير عمدي . (دحدوح ، ١٩٩٩ : ١٣٠) .

وعرفت الاخطاء بأنها : تلك الأخطاء الحسابية والكتابية في السجلات والتقارير المحاسبية التي يتم فيها اعداد التقارير المالية والأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية او الأخطاء التي تنشأ نتيجة النسيان او التفسير الخاطئ عند اعداد التقارير المالية . (شداد ، ٢٠٠٢ : ٣٩ - ٣٧) .

كما عرفت بأنها خليط من اخطاء وتحايلات موجودة في القوائم المالية والتي تؤثر على مستخدمي القوائم المالية . (القباني ، ٢٠٠٧ : ٧٢) .

ويمكن تعريف الاخطاء بانها الأخطاء الحسابية او الكتابية في السجلات او البيانات المحاسبية أسباب ارتكاب الأخطاء :

- ان اسباب وقوع الأخطاء بالسجلات المحاسبية تعزى الى :
- الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها الواجبة الاتباع .
- السهو او عدم العناية اي الإهمال والتقصير من موظفي قسم المحاسبة في اداء عملهم والقيام بواجباتهم . (جابر ، ٢٠٠٤ : ٣٤ - ٣٣) .

ب - الغش

بين المعيار الدولي رقم (٢٤٠) الى ان الغش يعني فعلاً متعمداً من قبل شخص او اكثر من اعضاء ادارة الوحدة الاقتصادية او الاشخاص المكلفين بالرقابة او الموظفين او اطراف خارجية ويؤدي هذا الفعل باستخدام الخداع من اجل الحصول على مصلحة غير عادلة او غير قانونية الى حصول تحريف في القوائم المالية .

هناك نوعان من التحريفات المقصودة لها علاقة باعتبار مراقب الحسابات للغش :

- التحريفات الناتجة عن تقرير مالي احتيالي .
- تحريفات ناتجة عن سوء التخصيص للموجودات . (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين ، ٢٠٠١ : ١٨١) .
- وقد ينطوي الغش على ما يأتي :
- التلاعب والتزوير او تغيير في السجلات او المستندات او الوثائق المدعمة التي اعدت منها البيانات المالية .
- سوء تطبيق للمبادئ والسياسات المحاسبية .
- حذف او الغاء تأثير بعض العمليات من السجلات او المستندات . (جربوع ، ٢٠٠٣ : ١٣) .
- وان اختلاس الموجودات يتضمن سرقة موجودات الوحدة الاقتصادية المعنية والتي يمكن ان تحدث بعدة طرق مختلفة وتشمل :
- اختلاس الموجودات المتداولة المقبوضة (النقدية) .
- سرقة الموجودات العينية . (عبدالله ، ٢٠٠٢ : ٥٨) .
- اختلاس البضاعة اي التسبب بدفع الوحدة الاقتصادية مبالغ البضاعة والتي لم يتم استلامها .
- ويصاحب هذه الامور وجود سجلات او مستندات مزورة او مضللة لاختفاء حقيقة فقدان الموجودات ، ان العامل الذي يميز بين الخطأ والغش هو فيما اذا كان العمل الذي ينتج عنه حصول تحريف في البيانات المالية كان متعمداً او غير متعمد ، وعلى عكس الخطأ فان الغش يكون متعمداً ويحتوي على اخفاء متعمد للحقائق . ويكون مراقب الحسابات قادراً على تحديد الفرص الممكنة لارتكاب الغش الا انه من الصعب عليه تحديد النية او القصد من العمل وبالاخص في الامور التي تتعلق بالحكم والاجتهاد الشخصي للإدارة عند قيامها بعمل التقديرات المحاسبية او تطبيق المبادئ المحاسبية المناسبة . (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين ، ٢٠٠١ : ١٨٢) .
- على مراقب الحسابات القيام بتخطيط واداء عملية التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت القوائم المالية خالية من التحريف الجوهرى سواء كان بسبب خطأ او غش وقد ينتج عن الاخطاء تحريفات لفقرات في القوائم المالية الا انها تختلف عن الغش الذي يكون متعمداً .
- وينبغي على مراقب الحسابات اثناء القيام بعملية التدقيق الاخذ بنظر الاعتبار انواع الغش والتي يمكن ان تكون على شكل :
- التقارير المالية الاحتياطية التي تجعل القوائم المالية مضللة .
- اختلاس (سرقة) الموجودات .
- واشار المعيار (SAS ، ٩٩) بانه فيما يتعلق بالغش فينبغي التركيز في المعايير المهنية على الالوضاح التي تحدث التحريفات الجوهرية وليس على اجراء تحديد فيما اذا كان الغش قد حدث في اي موضع بشكل قانوني ، ويتطلب من مراقب الحسابات تقييم ما اذا كانت الاجراءات التحليلية

التي اجريت كاختبارات اساسية او في مرحلة الاستعراض العام والتي قد تشير الى وجود مخاطر غير معترف بها لتحريف جوهرى يعود الى وجود الغش .
وتشمل الاجراءات التحليلية التي يقوم بها مراقب الحسابات في مرحلة الاستعراض العام للتدقيق والافاض غير المعتادة على :

- مبالغ كبيرة من الدخل مسجلة قبل نهاية السنة المالية .
- عدم التوافق بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل .
- وان اهم اسباب فشل مراقبي الحسابات في اكتشاف البيانات الكاذبة المادية التي تحدث بسبب الغش تتمثل في ميلهم الى النظر الى الارقام الحالية بمعزل عن المعلومات الماضية او المعلومات الاخرى ذات الصلة الوثيقة .
- لذا فان المعيار (٩٩ SAS) الخاص بالغش ينص على انه ينبغي لمراقب الحسابات القيام بدراسة نتائج الاجراءات التحليلية عند التعرف على مخاطر البيان الكاذب الناشئ عن الغش.(حماد ٢٠٠٥ : ٥٣٥ - ٥٨٠) .

• اسباب الغش

- ان اسباب الغش كثيرة ومتعددة منها على سبيل المثال :
- اظهار وضع الوحدة الاقتصادية بشكل أفضل مما هو عليه لتشجيع المستثمرين على شراء اسهمها .
 - زيادة نسبة حصة السهم من الارباح .
 - اختلاس موجودات الوحدة الاقتصادية .
 - وقوع الادارة تحت ضغوط من مصادر داخلية او خارجية .
 - اظهار ارباح اقل بهدف تخفيض ضريبة الدخل او التهرب منها .
 - الحصول على مكافآت وحوافز اضافية بناءً على الاداء المالي للوحدة الاقتصادية .
 - تجنب عواقب اخفاق الادارة في تحقيق اهدافها المالية .
 - الحصول على قروض اضافية او تحسين شروط عمليات التمويل القائمة وظروفها .
 - تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية وغاياتها المتمثلة بتحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح .(لطفي ، ٢٠٠٥ : ٦٣) .

المبحث الثالث : الجانب العملي للمبحث

تمهيد

سيتم في هذا المبحث بيان الاجراءات التحليلية وفاعليتها في عملية تحديد واكتشاف الاخطاء في بنود القوائم المالية ، وتأسيساً على ما طرح في الاطار النظري ولأجل اثبات فرضيات البحث سوف تعتمد الباحثة على المقارنات والمطابقات لأختبار بنود قائمة المركز المالي لمصرف الوركاء ، فقد تأسست شركة مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل برأسمال قدره (٥٠٠) مليون دينار بموجب

شهادة التأسيس المرقمة (م.ش ٧٠٠٢) في ١٩٩٩/١١/٢٠ الصادرة من دائرة تسجيل الشركات وحصلت على اجازة ممارسة الصيرفة بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم (ص أ/٣٨/٣/٩) في ٢٠٠٠/١/١٣ وبشرت بعملها الفعلي بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٨. المصرف هو واحد من اكبر مصارف القطاع الخاص في العراق، وقد بدأ المصرف فور التوسع من فرعين و(٤٠٠) عميلاً سنة ١٩٩٩ الى اكثر من (١٢٠) فرعاً، و(٣٥٠) جهاز ماكينة صراف آلي. وقد تم استخدام المقارنات والمطابقات التي هي أحد الادوات التي يستخدمها مراقب الحسابات في تقييم مخاطر التدقيق لاكتشاف المخاطر المحتملة في تلك القوائم للسنوات من (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨) وندقتصر في التحليل فقط على البنود ذات الاهمية من قبل مراقبي الحسابات والتي تأخذ بنظر الاعتبار عند عملية التدقيق وتتم هذه الاجراءات وفق الاتي :-

اولاً: تحليل بنود قائمة المركز المالي باستخدام اسلوب المقارنات لمصرف الوركاء .

١ : الموجودات الثابتة (القيمة الدفترية)

سيتم مقارنة تكلفة الموجودات الثابتة لسنة ٢٠٠٦ مع ما يقابلها من تلك الارصدة نفسها في السنوات اللاحقة، من سنة (٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨) وكما في الجدول رقم (١) وكالاتي :

جدول (١)

جدول بتفاصيل ارصدة الموجودات الثابتة ونسب الزيادة فيها للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨) (الف دينار)

السنة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البيان			
الكلفة في ٣١ / ١٢	١٢١١١٨٨٧	٢١٦٠٤٧٦٧	٣٢١١٨٧٩٠
الاضافات خلال السنة	٨٧٦٩٦٣٧	٩٥١٦٨٤٧	١٠٥١٦٦٩٣
مبالغ الزيادة في الموجودات الثابتة مقارنة بسنة ٢٠٠٦	-	٩٤٩٢٨٨٠	٢٠٠٠٦٩٠٣
نسب الزيادة % مقارنة بسنة ٢٠٠٦	-	%٧٨	%١٦٥

من خلال التحليل نلاحظ بان .

١. هنالك زيادة في كلفة الموجودات الثابتة خلال سنوات التقويم مقارنة بسنة ٢٠٠٦ ، اذ بلغت (٢١٦٠٤٧٦٧) و(٣٢١١٨٧٩٠) في السنوات (٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨) على التوالي .
٢. هنالك زيادة متفاوتة بشكل كبير في نسبة نمو الموجودات الثابتة ، اذ بلغت (٧٨%)، (١٦٥%) ، خلال السنوات (٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨) على التوالي، مما يؤثر وجود

مخاطر سيولة محتملة في تلك الحسابات، وان من اهم اسباب حصول هذا التفاوت في الزيادة في كلفة الموجودات الثابتة ونسبة نموها هي ان المصرف خالف الفقرة (٢) من المادة (٣٣) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤.

٢. المدينون

عند مقارنة نسبة رصيد الديون المتأخرة التسديد الى رصيد المدينون لسنة ٢٠٠٦ مع ما يقابلها من تلك الارصدة نفسها في السنوات من (٢٠٠٧-٢٠٠٨) وهي وفق التحليل الاتي .
جدول (٢) نسبة رصيد الديون المتأخرة التسديد الى رصيد المدينون للمدة (٢٠٠٦-٢٠٠٨) (الف دينار)

البيان السنة	حسابات مدينة متأخرة التسديد	رصيد المدينون	النسبة
٢٠٠٦	٣٤٧٤٤٠٩	٧٧٧٣٩٥٩٦	٤,٤%
٢٠٠٧	٦١٣٤١٩٨	٦٢٠٦١٧٦٤	٩,٨%
نسبة النمو	٧٦,٥%	(٢٠%)	
٢٠٠٨	١٢٢٩٤٩٧٦	٣٨٢٦٨٨٦٦	٣٢,١%
نسبة النمو	٢٥٣,٨%	(٥٠,٧%)	

من خلال المعلومات الظاهرة في الجدول نلاحظ :

- ❖ حصلت زيادة في نسبة حسابات مدينة متأخرة التسديد الى رصيد المدينين بمقدار (٤,٤%) و (٩,٨%) و (٣٢,١%) للسنوات (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) على التوالي
- ❖ حصل انخفاض كبير في رصيد حساب المدينين بمقدار (- ٢٠% ، - ٥٠,٧%) للسنوات (٢٠٠٧، ٢٠٠٨) على التوالي عن سنة الاساس ٢٠٠٦. وهذا التذبذب يدل على عدم اتخاذ اجراءات دقيقة من لدن المصرف في تحصيل الديون فضلا عن ضعف الدراسة التي تعد قبل منح الدين مما يؤشر وجود مخاطر في عدم تحصيل هذه الديون.

٣. النقد

أن نسبة تطور النقود وحسب أنواعها من المؤشرات المهمة لقياس مستوى السيولة لدى المصرف وعليه ستأخذ الباحثة تطور النقود في المصرف من جانب توزيع النقود حسب الحسابات الفرعية وكما مبين بالجدول (٣) أدناه.

الجدول (٣) نسبة تطور النقود (الف دينار)

البيان السنة	نقد في الصندوق	نقد لدى المصارف المحلية	نقد لدى البنك المركزي	اوراق نقدية اجنبية	نقد لدى المصارف الخارجية	المجموع
٢٠٠٦	٢٢٥٧٣٠٥٦	١٢٨٤٦٥٥١٧	-	٢٣٠٧٧٤٠٩	٨٤٧٧٤٠٢	١٨٢٥٩٣٣٨٤

٢٠٠٧	٥٥٤٢٦٥٩٤	٢٢٤٨٦٧٠٦٧	-	٥٠٣٩٨٨٩٥	٧٠٠٤٢٩٨٩	٤٠٠٧٣٥٥٤٥
نسبة النمو	%١٤٥	%٧٥	-	%١١٨.٣	%٧٢٦.٢	%١١٩.٤
٢٠٠٨	١٣٤٩٩٦٠٥٥	١٠٥٣٢١٠٦١	٥٣٥٠٤٩٢٦٧	٦٩٩٠٨٨٢٣	١١٤٦٨٥٧٨٣	٩٥٩٩٦٠٩٨٩
نسبة النمو	%٤٩٨	(%١٨)	-	%٢٠٢.٩	%١٢٥٢.٨	%٤٢٥.٧

من خلال الجدول الظاهر يبين التغيرات الحاصلة على حساب النقدية للسنوات من ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠٠٨ ، ففي سنة ٢٠٠٧ هناك زيادة عن سنة ٢٠٠٦ بنسبة (١١٩%) اذ كان المبلغ (١٨٢٥٩٣٣٨٤) الف دينار لسنة ٢٠٠٦ ليصبح (٤٠٠٧٣٥٥٤٥) الف دينار اي بزيادة قدرها (٢١٨١٤٢١٦١) الف دينار. وفي عام ٢٠٠٨ كانت النسبة (٤٢٥%) اذ كان مقدار الحساب بعد الزيادة (٩٥٩٩٦٠٩٨٩) الف دينار.

يشير ارتفاع هذا المؤشر الى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يعكس زيادة الارصدة النقدية سواء كانت في الصندوق او لدى المصارف والتي يواجه المصرف التزاماته المختلفة.

٤. الاستثمارات المالية قصيرة الاجل

اولا: ان تطور الاستثمارات وحسب القطاعات وعلى مستوى سنين التقويم من المؤشرات المهمة لقياس نشاط الاستثمار لدى المصرف وعليه ستأخذ الباحثة تطور الاستثمارات في المصرف من جانب التوزيع القطاعي و كما مبين بالجدول رقم (٤) ادناه.

الجدول (٤) تطور الاستثمارات قصيرة الاجل وحسب القطاعات الى مجموع الاستثمارات للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨) (الف دينار)

البيان السنة	استثمارات قطاع حكومي	استثمارات قطاع خاص	استثمارات فرع بيروت	مجموع الاستثمارات
٢٠٠٦	-	١٣٨٠٠٤٦	-	١٥٠١٠٤٦
٢٠٠٧	-	١٧٠٨٢٤٨٧	-	١٧٣٢٤٤٨٧
نسبة النمو	-	%١١٣٨	-	%١٠٥٤
٢٠٠٨	-	١٦٠١٢١٤٤	-	١١٩٥٤٩٧١
نسبة النمو	-	%١٠٦٠	-	%٦٩٦

يلاحظ من الجدول في اعلاه ان هناك ارتفاعا في نسبة نمو الاستثمارات المالية قصيرة الاجل لسنة ٢٠٠٧ بنسبة (١٠٥٤%) مقارنة مع سنة ٢٠٠٦ ، ثم انخفضت النسبة بشكل ملحوظ لسنة ٢٠٠٨ لتصل الى نسبة (٦٩٦%) .

فيما يخص نمو الاستثمارات حسب القطاعات فهناك ارتفاع وانخفاض في الاستثمارات في القطاع الخاص مقارنة بسنة ٢٠٠٦ اذ بلغت (١١٣٨%، ١٠٦٠%) للاعوام (٢٠٠٧، ٢٠٠٨) على التوالي، اما فيما يخص الاستثمار في القطاع الحكومي فلم يقيم المصرف بالاستثمار في هذا القطاع.

ثانياً: نسبة الاستثمارات حسب القطاعات إلى إجمالي الاستثمارات :

إن نسبة الاستثمارات حسب أنواعها لإجمالي الاستثمارات مهمة وذلك للتعرف على سياسة المصرف في توزيع الاستثمارات بين القطاعات وكما مبين بالجدول (٥) أدناه :

الجدول (٥) نسبة الاستثمارات حسب الأنواع إلى إجمالي الاستثمارات (الف دينار)

السنة / البيان	الاهمية النسبية ٢٠٠٦	الاهمية النسبية ٢٠٠٧	الاهمية النسبية ٢٠٠٨
استثمارات / قطاع حكومي	-	-	-
استثمارات / قطاع خاص	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%
استثمارات / فرع بيروت	-	-	-
المجموع	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

يلاحظ من الجدول اعلاه ان الاستثمار تركز بنسبة (١٠٠%) على القطاع الخاص للسنوات (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) .

عليه يتبين ان سياسة المصرف للاستثمار في القطاعات تركزت فقط على القطاع الخاص خلال سنوات التقويم .

٥. مصادر التمويل قصيرة الاجل :

مقارنة أرصدة مصادر التمويل قصيرة الاجل مع ما يقابلها من مثيلاتها في السنوات السابقة للتعرف على قدرة المصرف في استقطاب الودائع لديه خلال فترة التقويم وبيان المؤشر حول الميزة التنافسية التي يتمتع بها المصرف لجذب الزبائن ويعطي ايضاً مؤشراً على ثقة الجمهور ،ولدى القيام بعملية المقارنة لسنوات التقويم (٢٠٠٦-٢٠٠٩) وكما مبين بالجدول (٦) وكالاتي:

الجدول (٦)

نسب تطور مصادر التمويل قصيرة الاجل للمدة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) (الف دينار)

البيان السنة	حسابات جارية وودائع	التخصيصات	الدائنون	المجموع
٢٠٠٦	٢٠٣٩٠١٦٤٤	٨٨١٧٢٥٦	١٠٦٤٧٥٥٠٧	٣١٩١٩٤٤٠٨
٢٠٠٧	٣٣٧٦٧٥٩٩٠	٢٠١٠٠٦٤١	٢٦٥٧٥٤٦٩٦	٦٢٣٤٨١٣٢٧
نسبة النمو	%٦٥.٦	%١٢٧.٩	%١٤٩.٥	%٩٥.٣
٢٠٠٨	٧٢٥٠٩١٠٤٤	٣٠٦٩٠٣٣٧	٦٦٥٤٢٩٨٦٦	١٤٢١٢١١٢٤٩
نسبة النمو	%٢٥٥.٦	%٢٤٨	%٥٢٤.٩	%٣٤٥.٢
٢٠٠٩	٧٢٢٦٨٢٨٣٦	-	١١٨٦٩٨١٠٠	٨٤١٣٨٠٩٣٧
نسبة النمو	%٢٥٤.٤	-	%١١.٤	%١٦٣.٥

يلاحظ من الجدول الظاهر اعلاه وعلى المستوى الاجمالي ان الزيادة في نسبة نمو مصادر التمويل قصيرة الاجل عام ٢٠٠٧ بلغت (٩٥.٣%) مقارنة مع عام ٢٠٠٦ واستمرت هذه الزيادة للعام ٢٠٠٨ الى (٣٤٥.٢%) ، الا ان هذه النسبة انخفضت الى (١٦٣.٥%) في عام ٢٠٠٩ كان هناك زيادة في النمو لحسابات جارية وودائع بلغت (٦٥.٦%) لعام ٢٠٠٧ ، ثم ارتفعت هذه النسبة في عام ٢٠٠٨ و بلغت (٢٥٥.٦%).

اما حساب التخصيصات والتي هي مبالغ تستقطع من الارباح وتعد عبئاً عليها لمواجهة الاحداث المحتملة من المخاطر ، فقد لوحظ زيادة في نسبة النمو لعام ٢٠٠٧ بلغت (١٢٧.٩%) مقارنة مع عام ٢٠٠٦ ، ثم ارتفعت لعام ٢٠٠٨ اذ بلغت (٢٤٨%).

اما حساب الدائنون فقد لوحظ ارتفاع نسبة النمو لعام ٢٠٠٧ مقارنة مع عام ٢٠٠٦ بلغت (١٤٩.٥%) ، واستمرت بالارتفاع بشكل ملحوظ لعام ٢٠٠٨ بلغت (٥٢٤.٩%) .

ومن خلال التحليلات السابقة التي توصلت لها الباحثة من معلومات خلال المقارنات نلاحظ بان استخدام الاجراءات التحليلية في العمل التدقيقي من قبل مراقب الحسابات سيسهم في اكتشاف الاخطاء والتحريفات في تدقيق القوائم المالية . وهذا يعد اثبات لفرضية البحث التي تنص على " اتباع مراقب الحسابات على الإجراءات التحليلية سيسهم في اكتشاف الاخطاء والتحريفات عند تدقيق القوائم المالية "

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

- ١- يهدف التدقيق الخارجي الى ابداء الراي الفني المهني المحايد اي ان ابداء الرأي يركز على الدليل والبرهان لتعزيز القوائم أو الكشوفات المالية ، ومن ثم فان البنية الأساسية لعملية التدقيق يجب أن تقوم على وظيفة الإثبات ، ولما كانت القوائم المالية هي الاساس في تصوير الحقائق المالية لذا فأن الإثبات ينصب على تلك الحقائق .
- ٢- تتأثر عملية الإثبات في التدقيق بعوامل متعددة ومنها ما تتميز به العمليات المحاسبية من خصوصيات ، فضلاً عن استخدام الأساليب الإحصائية في التدقيق عند استخدام أسلوب التدقيق الاختباري وصولاً الى اليقين المعقول . فضلاً عما شهده التدقيق في التوسع في النطاق وظهور تدقيق الأداء والتدقيق الاجتماعي والتدقيق البيئي ، ومن ثم ضعف الاهتمام بالأخطاء والدقة الحسابية في القوائم أو الكشوفات المالية .
- ٣- يعتمد قرار المدقق في تحديد المستوى المطلوب للحصول على ادلة الاثبات بعد دراسة و تحليل مجموعة من العوامل تعد مفيدة في هذا المجال و تتمثل في حجم الشركة و طبيعة عملها و شكل الملكية و طبيعته و مقدار المطلوبات و ارباح و خسائر الوحدة الاقتصادية خلال السنوات السابقة و طريقة الحصول على التمويل و كفاءة و نزاهة الادارة و غيرها من الامور التي تساهم في الحصول على القدر المناسب من الاثباتات .
- ٤- تعد الاجراءات التحليلية من الوسائل المهمة في تحديد الاختلافات والمقارنات في بنود القوائم المالية ويمكن من خلالها تحديد الاخطاء والتصرفات غير القانونية في بنود تلك القوائم .
- ٥- يعتمد وصول المدقق على تقدير سليم لادلة الاثبات على مدى فهمه لخصائص المجتمع الخاضع للتدقيق و على فهمه و دراسته لعناصر الرقابة الداخلية و درجة الالتزام بها و استمرارية تطبيقها و نتائج اختباراتها التي سوف يحدد على اساسها حجم الاثباتات التي سوف تساهم في دعم رأيه .

ثانياً : التوصيات

- ١- نظراً لكون المدقق مسؤولاً عن رأيه المهني في القوائم المالية التي يدققها ينبغي عليه ان يتحاشى مغبة الوصول الى رأي غير سليم وذلك من خلال اقتفاء كل السبل التي من شأنها ادارة عملية التدقيق وعلى وجه الخصوص ادلة الاثبات التي تعد مسؤولية حصوله عليها من اهم واجباته .

- ٢- وجوب تمتع مراقب الحسابات بكفاءة مهنية عالية مع توافر الخبرة العملية المناسبة ، والتركيز على تطوير قدراته التحليلية بما يفي باحتياجات وتوقعات الجهات المستفيدة ، ومن ثم تجنب

المساءلة التي قد يتعرض لها نتيجة الإهمال أو التقصير في بذل العناية المهنية الواجبة بما فيها جمع وتقييم أدلة الإثبات الكافية والملائمة .

٣- الاهتمام الكافي بإعداد وتنظيم أوراق العمل وملفات التدقيق التي تعد الأساس الذي يعتمد عليه مراقب الحسابات في إعداد تقريره والإفصاح عن رأيه ، وتكون وسيلة دفاعه لإثبات عدم وقوع الإهمال أو التقصير عند أدائه لمهام عمله ، اذ تعد أوراق العمل مستندات يعتمد عليها لإثبات عدم الإهمال والالتزام بتطبيق معايير وقواعد التدقيق .

٤- ينبغي على المدقق ان يقوم بدراسة وفهم عناصر الرقابة الداخلية والقيام بكافة الاجراءات واختبارات الالتزام لتقدير كفاءة هذا النظام من اجل منع او اكتشاف الاخطاء او الانحرافات لتصحيحها في القوائم المالية .

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر العربية

١. الاتحاد الدولي للمحاسبين ، دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين ، اصدارات المراجعة والسلوك الاخلاقي - ترجمة جمعية المجمع الدولي للمحاسبين القانونيين ، عمان - الاردن ، ٢٠٠١ .

٢. الهيئة العامة للرقابة المالية ، المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التاكد الاخرى ، ٢٠٠٨ ، القاهرة ، مصر .

٣. آلفين ارنيز وجيمس لوبك ، المراجعة - مدخل متكامل ، ترجمة ومراجعة : الديسبي محمد محمد عبد القادر و حجاج احمد حامد . دار المريخ للنشر ، الرياض ، ٢٠٠٥ .

٤. الالوسي ، حازم هاشم ، الطريق الى علم المراجعة والتدقيق الجزء الاول ، المراجعة نظرياً ، الطبعة الاولى ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي - ليبيا ، ٢٠٠٣ .

٥. القباني ، ثناء ، المراجعة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية - مصر ، ٢٠٠٧ .

٦. حماد ، طارق عبدالعال ، التقارير المالية - اسس الاعداد والعرض والتحليل والغش في التقارير المالية، الدار الجامعية ، الاسكندرية - مصر ، ٢٠٠٥ .

٧. جابر ، عبد الرؤوف ، الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية ، الطبعة ، دار النهضة العربية ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٤ .

٨. عبدالله ، خالد امين ، التدقيق والرقابة في البنوك ، الطبعة الاولى دار وائل للطباعة والنشر ، عمان - الاردن ، ٢٠٠٠ .

٩. عبدالله ، خالد امين ، ادارة المخاطر الائتمانية - تحليل ائتمان الشركات ، السلسلة الرابعة ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان - الاردن ، ٢٠٠٢ .
١٠. لطفي ، امين السيد احمد ، مسؤوليات واجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية المغلوطة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية - مصر ، ٢٠٠٥ .
١١. عبدالله ، خالد امين ، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية و العملية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، ٢٠٠٠ .
- ١٢- مطر، محمد عطية (١٩٨٦) " أصول التدقيق "، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الكويت.

ثالثاً : المصادر الاجنبية

- 1-Arens , Alvin A . & Loebbecke , James K . , Auditing An Integrated Approach , Eighth Edition , Prentice Hall International, Inc., USA, 2000
- 2-Arens , Alvin A , Randal J. Elder Marks .Beasley , Auditing and Assurance Service An Integrated Approach , eleven Editio Prentice Hall , 2006
- 3- American Institute of certified public Accountants , "Codification of statements on Auditing standards" , (AICPA), New York , 1987 .
- <http://walidsamir7.blogspot.com>
 - <http://walidsamir77.blogspot.com>